

بيان صحفي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تغيّر المناخ سيُكثّف تحديات التنمية في البلدان العربية

**

الطاقة المستدامة عنصر استجابة رئيسي

**

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يجمع خبراء في البحرين للعمل نحو إيجاد حلول

**

المبادرة العربية لمواجهة آثار تغيّر المناخ ستُطلق بحلول نهاية العام الجاري

مركز الجوهرة، جامعة الخليج العربي

المنامة، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2010. يعقد الخبراء وقادة السياسات الذين دعا إلى اجتماعهم المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة مع جامعة الخليج العربي، اجتماعاتهم اليوم وغداً تحت رعاية الهيئة الوطنية للنفط والغاز لتقييم التحديات والفرص المتعلقة بالطاقة المستدامة في البلدان العربية.

تقع الطاقة في صلب أهم القضايا الاقتصادية والبيئية والتنموية التي تُواجه العالم اليوم، لأنّ إمكانية الحصول على خدمات الطاقة أمر لا غنى عنه لتحقيق الازدهار العالمي. وإذا كان للبلدان النامية على نحوٍ خاصٍ أن تُحدّ من الفقر وتُحسّن صحّة مواطنيها، فيما تعمل في الوقت عينه على زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية وتشجيع النمو الاقتصادي، فإنها تحتاج إلى توسيع إمكانيات الحصول على خدماتٍ طاقية موثوقة وفعالة وحديثة.

لا تكفي نُظْمُ الطاقةِ الحاليةُ لتلبية احتياجات فقراء العالم، وتُعَرِّضُ التقدّمَ نحو التنمية البشرية للخطر. ومن شأن نظامٍ جيّدٍ الأداء للطاقة، يُحسّن الإمكاناتِ الفعّالة للحصول على أشكالٍ حديثةٍ للطاقة، أن يُعزّزَ فُرْصَ أفقرِ بضعة مليارات شخصٍ على كوكب الأرض للنجاة من أسوأ تأثيرات الفقر. ومثلاً هذا النظام ضروريٌّ أيضاً لتحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً.

فمن المتوقع أن يتضاعف حجمُ الاقتصاد العالمي خلال السنوات العشرين المقبلة، كما يُتوقَّعُ ازديادُ عدد سكّان العالم ليصل بحلول عام 2050 إلى 9 مليارات شخص. ومن المحتمّ أن يَضَعُ مثلُ هذا التّموّ في النشاط الاقتصادي، فضلاً عن التّموّ السكّاني، ضغطاً على جميع أنواع الموارد الطبيعية. ويعمل أصحابُ القرار والخبراء في مختلف أنحاء العالم بنشاطٍ على تحليل حلولٍ جماعية وغيرِها، واقتراحٍ مثل هذه الحلول والتفاوضِ بشأنها، بُغيةً زيادة فُرْصِ الحصول على الموارد واستخدامها الفعّال على حدٍّ سواء، بحيث يتمكن العالمُ من استيعاب النشاط المتزايد دون أن يُعَرِّضَ للخطر أهدافَ التنمية، بما في ذلك التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيفُ من حدّته.

وقد شهدت السنوات الأخيرة صعودَ هذه القضايا إلى قِمّةِ جدول أعمال السياسات العالمية، وكذلك على المستوى الوطني؛ فيما تُقدّم الحكوماتُ والجهاتُ المعنيةُ الأخرى في جميع أنحاء العالم على تكوين سياساتٍ جديدة وزيادة الاستثمار إلى حدٍّ كبير لزيادة فُرْصِ الحصول على الطاقة وزيادة كفاءة الطاقة، مع تطلُّعٍ إلى تعزيز الاستدامة الشاملة في مجال الطاقة. وهذه القضايا باديةٌ الحوية على نحوٍ خاصٍ في البلدان العربية، حيثُ تبرز في المنطقة مجموعةٌ من السياسات والمبادرات التي تُبشّرُ بتحقيق الاستدامة للطاقة. مع ذلك، لا تزال هناك تحدياتٌ، تشمل تحدياتٍ سياساتيةً وتكنولوجيةً وتمويليةً وغير ذلك من التحديات. فالسبيلُ إلى الكفاءة في استخدام الطاقة يتطلّب اهتماماً متواصلًا من قادة السياسات، وتنسيقاً بين مجموعةٍ واسعةٍ من الأطراف المعنية.

والمشاوراتُ التي تُعقد اليومَ وغداً، وعنوانها تأثيرات تغيّر المناخ في المنطقة العربية: نحو طاقةٍ مستدامة، سوف تُركّز في المقام الأول على الموارد والتحديات والفرص للبلدان العربية كي تُحقّق تقدّمًا متسارعًا نحو الطاقة المستدامة؛ مساهمةً بذلك في زيادة إمكانات الحصول على الطاقة في الداخل وفي جميع أنحاء العالم، وقائمةً في الوقت ذاته بدورٍ رائد في حملة الاستخدام الفعّال للطاقة.

سيجمع اللقاءُ التّشاورِيّ الواسعُ والرفيعُ المستوى الذي يستمر يومين خبراءَ وقادة سياساتٍ من البلدان العربية. ولسوف تشمل جلساتُ المناقشات مجموعةً من المواضيع التي تُعالج السّيّاقَ الأوسع للطاقة

المستدامة؛ بما في ذلك التحدّيات المتعلقة بإمكانية الحصول على الطاقة، وتغيّر المناخ، والبيئات التمكينية؛ فضلاً عن قضايا سياساتٍ محدّدة تتعلّق بتعزيز الطاقة المستدامة. وستكون الاجتماعات أيضاً بمثابة فرصةٍ لتقييم مجموعةٍ من المؤسّسات الابتكارية التي تُحقّق بالفعل تقدّماً هائلاً في زيادة استدامة الطاقة في البلدان العربية. وستناقش أيضاً الفرص الاقتصادية والمالية المتعلقة بالتنمية، مع تركيزٍ على كيفية تمكّن تنويع مصادر الطاقة من تعزيز النمو وخلق فرص العمل؛ كما ستبحث التحدّيات والفرص المتعلقة بالمعرفة ونقل التكنولوجيا. ولسوف تكون النتيجة الصافية للاجتماع توليفةً من الأولويات والتحدّيات والفرص في البلدان العربية في مجال الطاقة المستدامة.

في هذا الصدد، تُشكّل المشاورات التي تُعقد اليوم وغداً جزءاً من عمليةٍ أوسع نطاقاً بقيادة المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشركاء الوطنيين، لبناء المعرفة والرّخم والالتزام بتوجيه الاهتمام إلى تغيّر المناخ على أساس كونه أولويةً تنمويةً قصوى، بناءً على توصيات تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 وكذلك الإعلان الوزاري العربي حول التغيّر المناخي الذي دعا إلى اتخاذ إجراءاتٍ في السياسات تشمل تكامل السياسات للتعامل مع تغيّر المناخ في كلّ القطاعات، وتبنيّ خططٍ عملٍ وطنية وإقليمية للتعامل مع تغيّر المناخ، وإجراء دراساتٍ لتحسين فهم الخطر.

على مدار عام 2010، يستجيب المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة مع حكوماتٍ ومؤسّساتٍ وطنية، إلى تلك الدّعوة؛ مكوّناً وموسّعاً شبكةً من الخبراء وقادة السياسات، وراعيّاً دراساتٍ وورقاتٍ معلوماتٍ أساسية، ومنظّماً عدداً من المشاورات الإقليمية لاكتساب فهمٍ واسع النطاق لديناميات تغيّر المناخ في المنطقة، وتحديد الفجوة المعرفية الحرجة والبدء في ملئها، وتطوير قدرات الجهات المعنية في البلدان العربية للردّ على تحديّ تغيّر المناخ باعتباره أولويةً قصوى للسياسات.

تأتي المشاورات اليوم وغداً في أعقاب جولتين من المشاورات الرئيسية نظّمهما في الأشهر القليلة الماضية المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع مؤسّساتٍ وطنية. عُقدت المشاورة الأولى، "تأثيرات تغيّر المناخ في المنطقة العربية: ندرة المياه، والجفاف، وتقلُّ السكّان"، في دمشق يومي 15-16 أيلول/سبتمبر، بالشراكة مع وزارة البيئة في الجمهورية العربية السورية. وجرّت المشاورة الثانية، "ارتفاع مستوى البحر، وتآكل الشواطئ، والتنمية البشرية"،

في القاهرة يومي 20-21 أيلول/سبتمبر بالتعاون مع المركز القومي لبحوث المياه في مصر. وسوف تُواصل هذه المشاوراتُ بناءَ المعرفة، وتكوينَ الشراكات من أجل الاستجابة إلى تحديّ تغيّر المناخ؛ كما ستُعزّدي اجتماعاً إقليمياً رفيع المستوى في المغرب في 3-5 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي تلك المناسبة، سيتمّ إقرارُ نتائج العملية التشاركية وتوصياتها؛ الأمر الذي يُهيّئ الأرضية لإطلاق المبادرة العربية لمواجهة آثار تغيّر المناخ سيطلقها ويُصادق لاحقاً المكتبُ الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات العربية الشريكة.

*** **

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة. وتدعو المنظمة إلى التغيير، رابطة البلدان بالمعرفة والخبرة والموارد التي تُساعد الشعوب على بناء حياة أفضل. نحن موجودون فعلاً في 166 بلداً، نعمل معها على حلولٍ خاصةٍ بها لتحديات التنمية العالمية والوطنية. وفيما تُطوّر هذه البلدان قدراتها المحليّة، تستفيد من العاملين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن المجموعة الواسعة لشركائنا.

*** **

لمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بـ: